

غِيكُم لَا يَنْفَعُكُم نَصْحِي، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْجَوَابَ الْأَخِيرَ، وَجَعَلَ جَوَابَ  
الْأَوَّلِ الشَّرْطَ الثَّانِيَّ وَجَوَابَهُ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ (١) وَالصَّحِيحُ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، وَبِهِ  
رَدُّ السَّمَاعِ، فَإِنَّ تَوَالِيَّ شَرْطَانَ بَعْطِفٍ، فَالْجَوَابُ لِهَمَا مَعًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
﴿ وَإِنْ تَوَاسَّوْا وَتَتَّقُوا يَأْتِكُمْ أَجْرُكُمْ، وَلَا يُسْأَلُكُمْ أَمْوَالِكُمْ، إِنْ يَسْأَلْكُمْهَا  
فِيحْفِكُمْ تَبْخُلُوا ﴾ (٢)

والحقيقة أن أكثر الأبواب النحوية تبادلاً للوظائف هو باب المنصوبات  
من الأسماء - كما سبق أن عرضنا - وذلك لأن الفرق بين هذه الوظائف  
دقيقة للغاية إذ تعتمد بعض الشيء على الدلالة كما تعتمد في بعضها على  
المبنى الصرفي، والعلامة المصاحبة في كل هذه الحالات هي الفتحة وكما  
ألمح النحاة العرب إلى تبادل الوظائف النحوية بين المفردات فقد أضحوا أيضاً إلى  
الوظائف التي يمكن أن تتبادلها المركبات والجمل فيما بينها على اعتبار أن  
الجملة أو المركب الذي يحل محل مفرد فإنه يأخذ وظيفته ومن ثم تحدد له  
العلامة نفسها التي تأتي على نهاية المفرد مع مراعاة أن هذه العلامة لا تظهر  
في الجملة.

فقى إطار عرض ابن هشام للجملة التي تسد مسد مفعول أو مفعولى  
الأفعال المتعدية وهي ما يسميها بالتعليق يورد : أنه غير مختص بباب ظن  
ويقصد التعدى لمفعولين فهو عنده جائز في كل فعل قلبي، ولهذا انقسمت  
هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار.

والثاني : أن تكون في موضع المفعول المسرح.

والثالث : أن تكون في موضع المفعولين.

ويورد ابن هشام أنه اختلف في نحو: «عرفتُ زيداً من هو» فقليل جملة

(١) انظر: المطالع السعيدة .

(٢) سورة محمد : آية ٣٦ ، ٣٧ .